الجزائر ترفع حظر التجول المفروض في 23 ولاية

قال مكتب رئيس الوزراء الجزائري، في بيان، إن حكومته قررت رفع حظر التجول الليلي الذي فرضته في عدد من ولايات البلاد الشهر الماضي، في محاولة لاحتواء انتشار الإصابات بفيروس «كوفيد 19»، وفقاً لوكالة «رويترز» للأنباء.

وكان حظر التجول مفروضاً في 23 من أصل 58 ولاية في الجزائر من الساعة 11:00 مساء حتى الساعة 5:00 صباحاً بالتوقيت المحلي. وقال البيان إن التجمعات وحفلات الزواج والمناسبات الاجتماعية لا تزال ممنوعة.

طبيعة النظام السياسي تحول دون تغيير حقيقي

توقعات باستمرار «المحاصصة» في العراق

احتجاجات سابقة في العراق

استند النظام السياسي العراقي الذي حل محل نظام «البعث» الشمولي الذي أطاحته الولايات المتحدة الأميركية بتدخل عسكري عام 2003، إلى مفهوم «التوافق والتمثيل النسبي» بين المكونات العراقية؛ القومية والطائفية والإثنية، بحيث لن يتمكن أي ائتلاف أو جماعة سياسية ومهما كانت نسبة تمثيلها السكاني أو البرلماني من تجاهل بقية الأطراف وتشكيل حكومة أغلبية حاكمة.

القوى الشيعية الإسلامية على اختلاف مشاربها، ورغم أغلبيتها العددية المكرسة في البرلمان منذ انتخابات الدورة الأولى النيابية عام 2005، لم تتمكن على الإطلاق من تشكيل حكومة أغلبية من دون مشاركة ورضا المكونات الرئيسية الأخرى؛ القومي في خطه الكردي، والطائفي في فضائه السني العربي. من هنا، فإنه، ومهما قيل عن نتائج انتخابات أكتوبر التي جرت الأسبوع الماضي، ومهما كانت الآمال المعلقة عليها، فلن يستطيع أي طرف من الأطراف الفائزة الانفراد بتشكيل الحكومة، وسيبقى المسار «التوافقي – التحاصصي» المتعثر الذي سارت عليه البلاد منذ نحو 20 عاماً حاضراً وبقوة؛ مما قد يعني إمكانية تفجر أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية في أي لحظة في مستقبل الأيام، مثلما حدث في أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية وكانت ذروته في أكتوبر عام 2019؛ نظراً لأن تجربة الأعوام السابقة أثبتت عقم هذا النظام وعدم قدرته على إصلاح ما يمكن إصلاحه، بالنسبة لأوضاع البلاد المتردية على المستويات كافة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، استنادا لمعظم المراقبين والمحللين المحليين.

لذلك؛ لا تجد الاتجاهات الراغبة في تجاوز مشكلة النظام القائم حلاً سوى تحويله إلى نظام رئاسي. ويرى المنتقدون للنظام القائم أنه يحمل في جذوره عوامل تمييز وظلم عميقة، ذلك أنه قام، وما زال، استناداً على ما يمكن تسميته «العرف السياسي» وليس القانوني أو الدستوري، الذي يجري بمقتضاه توزيع مناصب البلاد الرئيسية (رئاسات: الوزراء والجمهورية والبرلمان) على فئات قومية وطائفية محددة (شيعة – سنة – أكراد) ولا يسمح بتولي منصب رئاسة الوزراء إلا لشخصية شيعية تنتمي بالضرورة إلى جماعات الإسلام السياسي، وكان رئيس الوزراء المنتهية ولايته مصطفى الكاظمي الاستثناء الوحيد في هذا الاتجاه وربما الأخير.

التوقعات ببقاء شكل النظام وبنيته المستندة إلى سياق «التوافق – التحاصص» السياسي تدعمها طبيعة الإجراءات التي يجري من خلالها التصويت على الحكومة المقبلة داخل البرلمان. فبغض النظر عن عدد نواب الكتلة الكبرى المؤهلة لتشكيل الحكومة (وهي في الدورة الحالية الكتلة الصدرية برصيد 73 مقعداً)، يفرض دستور البلاد أن تخصص الجلسة الأولى لمجلس النواب لانتخاب رئيسه ونائبيه، ويكون ذلك بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس؛ أي بموافقة أكثر من نصف الأعضاء (165 نائباً) باعتبار أن العدد الكلي للمجلس 329 نائباً. بعد ذلك يقوم المجلس بممارسة أول أعماله المتمثلة في فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، ويشترط فيه موافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس في الجولة الأولى (210 نواب)، وإذا لم يحصل أي من المرشحين على الأصوات الكافية يصار إلى اختيار المرشح الحاصل على أعلى الأصوات.

بدوره؛ يقوم رئيس الجمهورية المنتخب بتكليف مرشح الكتلة الكبرى البرلمانية تشكيل الحكومة واختيار الوزراء بعد أن يحصل على تصويت الأغلبية المطلوبة في البرلمان وتمثل أكثر من نصف أعضاء البرلمان (151) عضواً.

الشروط الآنفة المتعلقة باختيار كبار المسؤولين في الحكومة والبرلمان كانت كفيلة دائماً وفي جميع الدورات الانتخابية بـ«إرغام» الكتلة الكبرى على التفاوض مع بقية الكتل الفائزة لتشكيل الحكومة، وتلك كانت القاعدة التي ارتبطت بقضية التشكيل حتى مع إحراز «الائتلاف الوطني الموحد» الذي يضم غالبية القوى الشيعية 128 مقعداً من إجمالي 275 مقعداً في انتخابات عام 2006، وهي أعلى نسبة مقاعد حصل عليها ائتلاف سياسي؛ لكنه اضطر للتفاهم مع الأطراف الكردية والسنية لتمرير حكومته التي كانت بحاجة إلى أغلبية الثلثين لاختيار رئيس الجمهورية و«النصف زائداً واحد» لاختيار رئيس الوزراء. من هنا؛ فإن تكرار سيناريوهات «التوافق – التحاصص» السابقة في هذه الدورة أمر واضح، ولعله الشيء المحتمل الوحيد، خصوصاً مع حاجة الكتلة الكبرى (الكتلة الصدرية 73 مقعداً) إلى خدمات نحو 70 نائباً لتمرير صفقة اختيار رئيس البرلمان ونائبيه (151 عضواً)، قبل أن تكون بحاجة لخدمات نحو 140 نائباً لانتخاب رئيس الجمهورية (210 أصوات)، وأقل من هذا العدد لتمرير رئيس الوزراء وحكومته.

الرئيس العراقي: الاعتراض على نتائج الانتخابات حق مكفول دستورياً

دعا الرئيس العراقي برهم صالح، إلى توحيد الصف الوطني وتغليب لغة الحوار وتقديم مصالح البلد العليا، والانطلاق نحو تلبية استحقاقات وتطلعات الشعب بعد إجراء الانتخابات البرلمانية.

وقال صالح، في بيان صحافي بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، إن احترام إرادة الشعب والعملية الدستورية والمسار السلمي في البلد هو واجب وطني، مشيراً إلى أن الاعتراضات على نتائج الانتخابات حق مكفول يؤكده الدستور واللوائح والقوانين الانتخابية، والتعامل معها يكون في السياق القانوني والسلمي من دون التعرّض إلى الأمن العام والممتلكات العامة وسلامة البلد، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء الألمانية.

وأضاف، أن «احترام الدولة ومؤسساتها والحفاظ على المسار الديمقراطي السلمي في البلد هو أمانة التضحيات التي بذلها شعبنا على مدى عقود من الاستبداد والاضطهاد والعنف، وأمانة التضحيات الجسام التي بذلتها قواتنا الأمنية البطلة، من الجيش والشرطة والحشد الشعبي والبيشمركة».

ونشرت السلطات العراقية، ، قوات إضافية في الشوارع والساحات العامة وفي محيط المنطقة الخضراء؛ تحسباً لانطلاق تظاهرات احتجاجية تقودها الكتل والأحزاب الشيعية التي أخفقت في الحصول على مقاعد كبيرة في الانتخابات البرلمانية.

وحضت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات جميع الكتل المعترضة على تقديم الطعون والشكاوى ضمن المهلة القانونية ليتسنى لها التحقق منها وتحديد مدى خطورتها على النتائج الأولية للانتخابات، وبالتالي إعادة النظر في العد والفرز قبل المصادقة عليها رسمياً من قبل المحكمة الاتحادية العليا في العراق.

طائرات عراقية تقصف مواقع لـ «داعش» في محافظة كركوك

قصفت طائرات حربية عراقية مواقع لتنظيم «داعش» في محافظة كركوك على مسافة 250 كيلو متراً شمال بغداد.

وقالت خلية الإعلام الأمني في قيادة العمليات المشتركة العراقية، في بيان صحافي إن طائرات «إف 16» و«سوخوي» نفذت 25 ضربة جوية، استهدفت مواقع للإرهابيين في وادي شاي بمحافظة كركوك. وأوضحت أن قوة من فرقة المشاة الآلية الثامنة قامت بعملية تفتيش في مكان هذه الضربات، وعثرت على خمسة أوكار تم استهدفها تحتوي على مواد طبية وأخرى غذائية وأمتعة وكاميرات.

الشرطة تتصدى لمحتجين أمام مجلس الوزراء السوداني

حمدوك يشكل «لجنة أزمة» لفك الاحتقان السياسي

شكل رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، «لجنة أزمة» مشتركة من أطراف «قوى الحرية والتغيير»، التحالف الحاكم في البلاد، للخروج من الاحتقان السياسي بين أطراف في السلطة، الذي انتقل إلى الشوارع في شكل مظاهرات مؤيدة للجيش، وأخرى مضادة تنادي بدعم التحول المدني الديموقراطي في البلاد، وفق الوثيقة الدستورية التي تحكم الفترة الانتقالية.

وشدد حمدوك على ضرورة وقف التصعيد والتصعيد المضاد، والتوافق العاجل للوصول إلى حلول لتحصين التحول المدني الديمقراطي، فيما تصدت الشرطة للعشرات من مؤيدي مجموعة «الميثاق الوطني» المنشقة من «قوى الحرية والتغيير»، حاولت الاقتراب من مقر مجلس الوزراء أثناء انعقاد الاجتماع، وهي تمثل التيار الذي يطالب بحل الحكومة المدنية، وتدعم المكون العسكري في مجلس السيادة.

وعقد مجلس الوزراء، ، جلسة طارئة للتداول حول تطورات الأوضاع في البلاد في ظل الخلافات بين مكونات التحالف الحاكم، وتداعيات تأزم الخلافات بين شركاء الحكم من المدنيين والعسكريين. وقال حمدوك إن توقف الحوار بين مكونات الشراكة خلال الأيام الماضية يشكل خطورة على مستقبل البلاد، مشدداً على أن يتم التوافق على حلول للقضايا الآنية وبقية مطالب الانتقال الديمقراطي.

كما أكد رئيس الوزراء على أهمية الاتفاق على استمرار الحوار بين الجميع، رغم كل الاختلافات، «من واقع المسؤولية تجاه مصير الوطن، والنظر للمستقبل عوضاً عن الغرق في تفاصيل الماضي». وكشف عن العديد من اللقاءات التي عقدها الأيام الماضية مع الأطراف السياسية للأزمة، مؤكداً حرصه التام على معالجة الوضع الراهن من منطلق مسؤوليته الوطنية والتاريخية. وأضاف حمدوك أن التاريخ «سيحكم علينا بنجاحنا في الوصول ببلادنا وشعبنا للاستقرار والديمقراطية»، مجدداً التأكيد على أهمية مخاطبة جوهر القضايا «والابتعاد عن شخصنة الأمور».

من جانبه، أمن مجلس الوزراء على الحوار بين جميع أطراف الأزمة في «قوى الحرية والتغيير»، من جهة، ومن جهة أخرى مجموعة «الميثاق الوطني»، وكذلك المكون العسكري في مجلس السيادة الانتقالي. وخرج الاجتماع بتشكيل «لجنة أزمة» مشتركة من جميع الأطراف لمعالجة الأوضاع الحالية، والالتزام بالتوافق العاجل على حلول عملية تستهدف تحصين وحماية واستقرار ونجاح التحول المدني الديمقراطي و«المحافظة على المكتسبات التاريخية لنضالات الشعب السوداني. وشدد حمدوك على أهمية أن تنأى جميع الأطراف عن التصعيد والتصعيد المُضاد، وأن يعلي الجميع المصلحة العليا للشعب السوداني والسودان. وقال مسؤول في الحكومة لـ«الشرق الأوسط»، إن الاجتماع سار بشكل سلس، وطرح خلاله الطرفان مقترحاتهما دون حدوث أي شد وجذب بين الطرفين.

مظاهرات في السودان

في غضون ذلك تصدت قوات الشرطة للعشرات من أنصار مجموعة «الميثاق الوطني»؛ اقتربوا من البوابة الرئيسية لمقر مجلس الوزراء الذي يقع في شارع الجامعة وسط العاصمة (الخرطوم)، بهدف الاعتصام أمام المقر حتى استقالة الحكومة. ودانت مجموعة «الميثاق الوطني»، التي تضم حركة «العدل والمساواة» المسلحة برئاسة وزير المالية جبريل إبراهيم، وحركة «جيش تحرير السودان» برئاسة حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي، في بيان، ، ما سمته «استخدام العنف المفرط لتفريق منسوبيها»، الذي أدى إلى وقوع أكثر من 5 إصابات، مستنكرة حملات التخوين والتشويه الإعلامي التي اتهمتهم بنية الهجوم على مجلس الوزراء.

وقالت إن الموكب السلمي كان بصدد تمديد ساحة الاعتصام من أمام القصر الجمهوري إلى مجلس الوزراء. وأعلنت المجموعة توسيع اعتصام القصر الجمهوري الذي بدأته يوم 16 من الشهر الحالي، ليشمل كل الولايات للمطالبة بـ«إصلاح السلطة وتوسيع قادة المشاركة في الحكم» لتشمل كل القوى السياسية، وعدم إقصاء الأحزاب من مراكز اتخاذ القرار داخل السلطة.

ويواجه جبريل إبراهيم وأركو مناوي، انتقادات واسعة في الشارع السوداني والنشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي، لدعوتهما لحل الحكومة التي يشغلان فيها مناصب رفيعة دون تقديم استقالتهما. وتواصل المجموعة المنشقة حشد ونقل المواطنين من الخرطوم وبعض الولايات بسيارات النقل العمومي للمشاركة في الاعتصام الذي دخل يومه الثالث، فيما تبرأ عدد من القبائل ورجالات الطرق الصوفية والإدارات الأهلية من محاولات بعض الأفراد المشاركة في الاعتصام والحديث باسمها.

وأثناء ذلك بدأت «قوى الحرية والتغيير» ولجان المقاومة الشعبية في التعبئة والحشد في الخرطوم وجميع الولايات استعداداً للخروج في مظاهرة مليونية في 21 من أكتوبر الحالي، دعماً لمسيرة الانتقال الديمقراطي والمطالبة بنقل رئاسة مجلس السيادة من العسكريين إلى المدنيين، وفق ما نصت عليه الوثيقة الدستورية التي يتشارك فيها العسكر والمدنيون حكم الفترة الانتقالية بعد إسقاط نظام عمر البشير في 11 أبريل 2019. وتهدف المظاهرة المرتقبة إلى قطع الطريق أمام أي محاولات تعيد البلاد للحكم العسكري مرة أخرى. من جانبها، أعلنت المجموعة «المنشقة» على نحو مفاجئ أيضاً الخروج إلى الشارع في نفسه، ما عدته الكثير من المجموعات التي تنشط في الحراك الثوري، محاولة لإرباك الترتيبات التي تجريها «قوى الحرية والتغيير» ولجان المقاومة، ونيات للاصطدام في الشارع بهدف جر البلاد نحو الفوضى وتمهيد الطريق أمام الجيش للانقضاض على الحكم المدني. ورغم نفي المجموعة المنشقة أي صلة لتحركاتها بالعسكريين، إلا أن قيادياً بارزاً في المجموعة أعلن على الملأ في الأول للاعتصام أنهم ينتظرون بياناً من الجيش.

إعلان

تقدم السادة /شركة الداو للمشاريع البيئية

بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة حيث يتم تسجيل الوكالة برقم قيد: 2021/001361

شركة وجنسيتها: سيستماس دي فلترادو واي تراتامينتو دي فلويدوس إس أيه - اسبانيا.

ونشاط الوكالة عبارة عن: مرشحات شاشة التنظيف الذاتي، مرشحات الوسائط، فلاتر الكربون النشط، مرشحات الأقراص الأتوماتيكية واليدوية، مصافي.

على أن تكون المدة من: 2021/03/05 إلى 2024/03/05